

مساهمة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي - تجربة
البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام-الجزائر خلال الفترة
(2015-2020)

Idjara Muntahia Bittamleek's contribution to financing the agricultural sector –
The experiment of the Jordan Islamic Bank and Al Salam Bank-Algeria during
the period (2015-2020)

اشراق بن موفق¹، مبارك لسوس²

¹ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، ei.benmouffok@univ-blida2.dz

² كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية (الجزائر)، leslous2006@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/01/11 تاريخ القبول: 2022/06/03 تاريخ النشر: 2022/07/15

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كأداة من أدوات التمويل الإسلامي المبتكرة والمقترحة لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر وتحليل تجربة البنك الإسلامي الأردني و مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة (2015-2020)، حيث ركزنا على المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على مختلف المواقع الالكترونية الرسمية في جمع بيانات الدراسة، و خلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك تعتبر أحد أهم البدائل التمويلية الإسلامية المقترحة لتمويل قطاع الزراعة في الجزائر ، لأنها تخفف العبء التمويلي لهذا القطاع على ميزانية الدولة في حال تبنيها من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الإجارة المنتهية بالتمليك، مصرف السلام-الجزائر، البنك الإسلامي الأردني، القطاع الزراعي.

Abstract:

This study aimed to highlight the formula of Idjara Muntahia Bittamleek as one of the innovative Islamic finance tools proposed to finance the agricultural sector in Algeria, and analyze the experience of the the Jordan Islamic Bank and Al Salam Bank-Algeria during the period (2015-2020), where we focused on the descriptive analytical approach with reliance on various official websites in colleting study data, and this study found that Idjara Muntahia Bittamleek is one of the most important alternatives to the Islamic financing proposed

✦ المؤلف المرسل .

financing Algeria's agriculture sector, because it reduces the financing burden of this sector on the state budget if adopted.

Keywords: Idjra Muntahia Bittamleek, Al Salam bank-Algeria, Jordan Islamic Bank, Agricultural sector .

المقدمة

في عالم الاستثمار الإسلامي وتحت مظلة المصارف الإسلامية، وجدت أدوات استثمار إسلامية، بعضها قديم معروف كالسلم والاستصناع والمرابحة وبيع الأجل وبيع التفريط، وبعضها حديث النشأة تم تعديله وصياغته بدقة وفق المقررات والمناهج الإسلامية ومن أهمها الإجارة المنتهية بالتمليك التي حققت مصلحتي كل من المؤجر والمستأجر، وكانت أداة ناجحة من أدوات الاستثمار قصير الأجل، فكان جديرا ببحثنا إلقاء مزيد من الضوء على مدى مشروعيتها وتطبيقاتها وصورها .

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع الزراعي، نظرا للإمكانيات التي تزخر بها ولأهمية القطاع في تحقيق التنمية الشاملة كأحد أهم موارد الدخل الوطني. وقد قامت بتخصيص صناديق دعم متنوعة تمت برمجتها وفقا لأهداف مخططات التنمية الفلاحية منذ سنة 2000، والتي كلفت الدولة ميزانيات ضخمة، فمنذ منتصف سنة 2014، مع الانخفاض التدريجي لأسعار النفط الخام كمورد رئيسي للموازنات العامة السنوية، تقلصت معها النفقات الحكومية السنوية وأصبحت الحاجة ملحة لإيجاد بدائل تمويلية لقطاع الزراعة كمسعى للخروج من التبعية لموارد تصدير النفط الخام.

وجاء هذا البحث ليبرز أهمية التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك كمقترح تمويلي إسلامي ومبتكر للمساهمة في تمويل القطاع الزراعي في الجزائر، حيث يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في :

كيف يمكن أن تكون الإجارة المنتهية بالتمليك بديلا تمويليا إسلاميا ومناسبا لقطاع الزراعة في

الجزائر؟

الدراسات السابقة: من بين أبرز الدراسات السابقة للموضوع مايلي

- دراسة الطيب لحيلج و فضيلة بارش بعنوان الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الإسلامية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري (لحيلج، بارش، 2018): هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يطبق بنك البركة الجزائري الإسلامي صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك؟ ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثين أن بنك البركة الجزائري يستخدم صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك لفئة الأفراد المستهلكين، و أيضا للمؤسسات و المستثمرين و بشروط محددة وواضحة ومقبولة عموما (هامش الربح، مدة تسديد الأقساط،...)، أيضا يوجد هناك متابعة من طرف موظفي البنك المسؤولين

عن التمويل لمراحل تنفيذ العملية التمويلية منذ إيداع طلب التمويل من العميل إلى دراسة الطلب من البنك، ثم الموافقة أو الرفض، إلى وضع الشروط و إبرام العقد وتنفيذ بنوده.

■ دراسة نجاة تونسي و نعيمة شخار بعنوان الإجارة المنتهية بالتملك دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2014-2020 (تونسي وشخار، 2022): هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي الإجارة المنتهية بالتملك، و ماهي آليات تطبيقها في مصرف السلام الجزائري؟ حيث توصلت النتائج إلى أن نشاط الإجارة المنتهية بالتملك في مصرف السلام الجزائري قد عرف تطورا ملحوظا خاصة سنة 2018 حيث أن العتاد الصناعي قد أخذ حصة الأسد من نسب التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك في المصرف.

■ دراسة أوراغ ابراهيم، فلوسي مسعود بعنوان التمويل الايجاري في شبابيك الصيرفة الاسلامية في ضوء المعايير الشرعية لهيئة أيوفي-عقد التمويل بالإجارة لبنك ترست الجزائر أنموذجا- (أوراغ، فلوسي، 2020): تكمن اشكالية الدراسة في التعرض لموقف الهيئة من مشروعية التعامل بعقد التمويل بالإجارة مع الوعد بالبيع في شبابيك الصيرفة الإسلامية المفتوحة بالبنوك التقليدية التي استحدثها المشرع الجزائري حيث خلصت الدراسة إلى أن عقد التمويل بالإجارة مع الوعد بالبيع المطبق على مستوى بنك ترست الجزائر مستوحى في عمومه من العقود التمويلية للصيرفة الإسلامية وينسجم إلى حد كبير، مع بنود المعيار الشرعي الخاص بالإجارة والإجارة المنتهية بالتملك لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيون)، غير أنه ينطوي على بعض المخالفات الشرعية التي تتعلق أساسا بالربط بين عقدي الإجارة والتملك، وبعض التزامات المستأجر.

رغم عديد هذه الدراسات التي تناولت موضوع الإجارة المنتهية بالتملك إلا أننا لم نجد من يبحث مساهمتها في تمويل القطاع الزراعي رغم أهمية الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية هذا القطاع لمخاطره المرتفعة وأهميته البالغة في الاقتصاد الوطني حيث ارتأينا في مقالنا هذا أن نحاول الربط بينهما من خلال عرض تجربة البنك الإسلامي الأردني في هذا المجال ومحاولة اسقاطها على الجزائر.

لدراسة اشكالية البحث نطلق من الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الأولى: تعتبر صيغة الإجارة المنتهية بالتملك أحد البدائل التمويلية الإسلامية الهامة لتمويل قطاع الزراعة في الجزائر.
- الفرضية الثانية: يعتمد البنك الإسلامي الأردني الإجارة المنتهية بالتملك كوسيلة لتمويل العميل من خلال تأجير الأرض وتملكها له في نهاية الفترة وفق شروط محددة.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة في أن الإجارة المنتهية بالتملك تعتبر من الصيغ التمويلية التي أثبتت فعاليتها وجدوتها في الإقتصاد وتمويلات البنوك ومختلف المؤسسات الإقتصادية وحتى الأفراد (التمويل الإستهلاكي)، ويظهر هذا في كثير القطاعات ومنها القطاع العقاري، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، كما أنها تسهل على صاحب العجز في التمويل عملية الإنتفاع من العين المؤجرة، ثم إمتلاكها حسب رغبته، ويعتبر في نفس الوقت تشغيل للأموال من طرف صاحب التمويل البنك، أو صاحب الفائض).

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي : التعريف بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك كآلية من آليات التمويل الإسلامي المبتكرة وتبيان مشروعيته وضوابطها، بالإضافة إلى الوقوف على الوضعية العامة للقطاع الزراعي في الجزائر والصيغ التمويلية المنتهجة في تمويله، وأخيراً تسليط الضوء على تجربتي مصرف السلام-الجزائر و البنك الإسلامي الأردني في تطبيق الإجارة المنتهية بالتملك للاستفادة منها.

لتحقيق أهداف البحث و إبراز أهميته سعينا لتحديد الدراسة وفق حدود موضوعية ومكانية بدراسة بنكين يتميزان بتشابه كبير من حيث تطبيق المعاملات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهما مصرف السلام-الجزائر و البنك الإسلامي الأردني، أما عن الحدود الزمنية للدراسة فقد ركزنا على الفترة الممتدة ما بين سنتي 2015-2020 حسب المعطيات الممكنة لكل بنك من البنكين محل الدراسة.

من جهة أخرى ركزنا من خلال البحث على المنهج الوصفي التحليلي كمحاولة لدراسة تجربة الأردن و الاستفادة منها في تطوير القطاع الزراعي في الجزائر

1. الإطار النظري للدراسة

1.1. مدخل عام لصيغة الإجارة المنتهية بالتملك

ظهرت صيغة الإجارة المنتهية بالتملك حديثاً في المصارف والمؤسسات المالية التي تعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، باعتباره وسيلة من وسائل التمويل والاستثمار.

أ. تعريف الإجارة المنتهية بالتملك

تعددت التعاريف الخاصة بالإجارة المنتهية بالتملك نذكر منها:

- تعرف الإجارة المنتهية بالتملك على أنها "تمليك منفعة بعض الأعيان كالآلات والمعدات، مدة معينة من الزمن، بأجرة معلومة تزيد عادة عن أجرة المثل، على أن يملك المؤجر العين

مساهمة الإجارة المنتهية بالتملك في تمويل القطاع الزراعي -تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام-

المؤجرة للمستأجر، بناء على وعد سابق بتمليكها، في نهاية المدة أو في أثنائها، بعد سداد جميع مستحقات الأجرة أو أقساطها، وذلك بعقد جديد. أي أن يتم تملكها بعقد مستقل وهو إما هبة، وإما بيع بثمن حقيقي أو رمزي". (الزحيلي، 2002، صفحة 394)

▪ الإجارة المنتهية بالتمليك هي تطبيق خاص لعقد الإيجار أو الإجارة في الفقه الإسلامي تتميز بأنها تنتهي بانتقال ملكية المال المأجور إلى المستأجر فيصبح مالكا له في مقابل مبالغ الإيجار التي قام بسدادها للمؤجر والتي تعادل - عادة - قيمة المأجور، فإن لم تعادلها قام المستأجر بتكتمتها. (أبو الليل، 2005، صفحة 1137)

ب. مشروعية الإجارة المنتهية بالتمليك

لقد صدرت بعض الفتاوى والقرارات من هيئات علمية موثوقة تؤيد مشروعية الإجارة المنتهية بالتمليك بالصفة الإسلامية، حيث أتى قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ذي الرقم 110(12/4)، وذكر صورا لجواز الإجارة المنتهية بالتمليك وصورا للمنع، وذكر ضوابط للجواز وضوابط للمنع، فتميز قرار المجمع بشموليته ودقته :

▪ قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ذي الرقم : 110(12/4) (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2000):

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين .

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الثانية عشر بالرياض في المملكة العربية السعودية من 25 جمادى الآخرة 1421هـ إلى غرة رجب 1421هـ الموافق ل (23-28 ديسمبر 2000م)، وبعد اطلاعه على الأبحاث المقدمة إلى المجمع بخصوص موضوع (الإجارة المنتهية بالتمليك، وصكوك التأجير). وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حول الموضوع بمشاركة أعضاء المجمع وخبرائه وعدد من الفقهاء. قرر مايلي:

- ضابط الصور الجائزة والممنوعة مايلي:

▪ ضابط المنع

أن يرد عقدان مختلفان، في وقت واحد، على عين واحدة، في زمن واحد.

▪ ضوابط الجواز

(1) وجود عقدين منفصلين مستقل كل منهما عن الآخر زمانا: بحيث يكون إبرام عقد البيع بعد عقد الإجارة، أو وجود وعد بالتمليك في نهاية مدة الإجارة، والخيار يوازي الوعد في الأحكام؛

(2) أن تكون الإجارة فعلية وليست ساترة للبيعة؛

- (3) أن يكون ضمان العين المؤجرة على المالك لا على المستأجر، وبذلك: يتحمل المؤجر ما يلحق العين من ضرر غير ناشئ من تعدد المستأجر أو تفريطه، ولا يُلزم المستأجر بشيء إذا فاتت المنفعة؛
- (4) إذا اشتمل العقد على تأمين العين المؤجرة فيجب أن يكون التأمين تعاونيا إسلاميا لا تجاريا، ويتحمله المالك المؤجر وليس المستأجر؛
- (5) يجب أن تطبق على عقد الإجارة المنتهية بالتملك أحكام الإجارة طوال مدة الإجارة، وأحكام البيع عند تملك العين؛
- (6) تكون نفقات الصيانة غير التشغيلية على المؤجر لا على المستأجر طوال مدة الإجارة؛
- والله الموفق ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبهذا يتبين أن للإجارة المنتهية بالتملك ضوابط ممنوعة وضوابط جواز، فلا نقول أنه ممنوع مطلقا ولا جائز مطلقا، حتى يُنظر في الصورة التي يشتمل عليها العقد.

2. تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتملك في تمويل قطاع الزراعة في الجزائر

اعتمادا على القرارات الفقهية المجيزة لصيغة الإجارة المنتهية بالتملك، فإنه يمكن الاستفادة منها في تمويل قطاع الزراعة في الجزائر، وسنتناول ذلك من خلال العناصر التالية:

1.2. الوضعية العامة لقطاع الزراعة في الجزائر وضرورة تقديم بديل تمويلي له

عرف القطاع الزراعي في الجزائر عدة سياسات زراعية تماشت والتوجه الاقتصادي للبلاد اشتراكيا في البداية وموجها خلال نهاية الألفية الثانية، ومع بداية الألفية الثالثة زادت جهود المسؤولين نحو هذا القطاع بتطبيق إصلاحات جذرية سواءا تعلق الأمر بالأرض أو بالفلاح، وتلقى دعما ماليا وماديا لم يشهده منذ الاستقلال ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي، وقد اشتركت هذه السياسات مع إصلاحات القطاع الزراعي في هدف واحد يتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي والخروج من التبعية الغذائية التي تشهدها البلاد، تعددت السياسات الزراعية بعد الاستقلال بتعدد المراحل وتبدل النهج الاقتصادي العام بداية بالتسيير الذاتي للممتلكات الزراعية الشاغرة في ستينات القرن الماضي، ثم الثورة الزراعية في السبعينات، ثم إعادة هيكلة المزارع وإنشاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية في الثمانينات (الجعفري و عدالة، 2018، صفحة 100)، إلى برامج الإنعاش الاقتصادي ضمن مخططات التنمية في بداية القرن الحالي، وقدمت موارد واعتمادات مالية كبيرة ، إلا أن القطاع الزراعي في الجزائر لم يستطع توظيف الموارد المتاحة بكفاءة اقتصادية وبفعالية منتظرة، فبقي الناتج الزراعي منخفضا، وبقيت البلاد معه تشهد عجزا غذائيا متزايدا من عام إلى آخر مع زيادة الكثافة مساهمة الإجارة المنتهية بالتملك في تمويل القطاع الزراعي -تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام-

السكانية. فنلاحظ أن الدولة حاولت توفير التمويل للفلاح بمختلف الصيغ، وجميع تلك الصيغ حتى وان اختلفت فإنها تتشابه في ارتكازها على دعم الدولة ولو بدرجات متفاوتة.

فالصيغ المطبقة لتمويل القطاع الزراعي في الجزائر تتمحور في شكلين هما (خليف، 2018، صفحة 40):

- القروض المصرفية المباشرة والموجهة من القطاع الوصي - وزارة الفلاحة- عبر المصارف؛
- صناديق ووكالات الدعم المتعددة؛

بعد انهيار أسعار النفط الخام بداية من منتصف عام 2014 وتراجع مداخيل البلاد من وارداتها الخارجية بأكثر من 60% (على اعتبار أن النفط و الغاز يمثلان ما يقارب 94 % من صادرات البلاد)، والانهيار الفجائي للطلب على النفط الخام سنة 2020 حيث سجلت أسعار النفط تراجعا إلى مستويات لم تشهدها منذ عام 2002 في ظل نفسي جائحة كورونا، حيث سجل سعر خام برنت تراجعا إلى 22.58 دولار للبرميل، حيث بات على الدولة الجزائرية وجوب التفكير جديا في إيجاد البدائل التمويلية لسد العجز في تمويل تلك الميزانيات الحكومية الضخمة وخاصة تلك الموجهة للقطاع الزراعي، والتفكير مليا في إمكانية اعتماد القطاع الزراعي على موارد مالية أخرى مستحدثة لدعم الإنفاق العام .

حيث نرى أن الصيغة التي نحن بصدد تناولها المتمثلة في الإجارة المنتهية بالتملك تعتبر من الصيغ الهامة المقترحة لتمويل قطاع الزراعة في الجزائر من طرف المصارف الإسلامية، وهي تدخل في مجال تطوير المنتجات المصرفية خاصة منها ما يتعلق بالتمويل الإسلامي، وابتكار صيغ تلبي حاجات الفلاح المحتاج للتمويل لممارسة نشاطاته الفلاحية، في ظل وجود مصارف إسلامية معتمدة تعمل في البلاد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخفيف العبء التمويلي عن ميزانية الدولة، لأنها تنقل ذلك العبء للمصارف خاصة الإسلامية منها.

ويمكن استخدام صيغة الإجارة المنتهية بالتملك لتمويل الفروع الزراعية التالية :

- استصلاح الأراضي الزراعية؛
- المذابح المدمجة؛
- مشاريع الشراكة العامة-الخاصة في إطار المزارع النموذجية؛
- المكننة الزراعية؛
- الأنظمة المقتصدة للمياه؛

- الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية المتعددة القبة) ؛
- قدرات الحفظ والتخزين تحت التبريد؛
- الاستثمار في قطاع الصناعة الغذائية:

- إنشاء وحدات صناعية لتحويل الفواكه والخضروات؛
- إنشاء وحدات صناعية لتحويل الحليب وتصنيع الألبان؛
- إنشاء وحدات صناعية لصنع الأسمدة؛
- تصنيع الأدوية البيطرية؛

3. تجربة تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك بالبنوك الإسلامية في الجزائر (مصرف السلام-الجزائر نموذجاً)

سوف نستعرض فيما يلي تجربة مصرف السلام-الجزائر في تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي.

1.3. نبذة تعريفية عن مصرف السلام-الجزائر

يعتبر مصرف السلام-الجزائر فرعاً إماراتياً خاضعاً للقوانين الجزائرية تأسس في جوان 2006، حيث تم اعتمادها من قبل السلطات النقدية الجزائرية نهاية شهر سبتمبر 2008، بينما دخل حيز أعماله بشكل رسمي في أكتوبر من العام 2008، وكان قد بدأ مصرف السلام-الجزائر برأسمال قدره 5 مليار دينار جزائري، ثم تم رفعه إلى 10 مليار دينار جزائري نهاية 2009 استجابة لطلب السلطات النقدية الجزائرية التي ألزمت كل البنوك التجارية العاملة في الجزائر لرفع رأس مالها إلى 10 مليار دينار جزائري كحد أدنى

أ. تقييم نشاط مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

هناك عدة مؤشرات تحمل عدة دلالات مالية، لها كبير الأثر في زيادة الأداء المالي لمصرف السلام-الجزائر، وتحقيق الكفاءة في مجال استخدام الموارد أو الخصوم حيث يمكن تتبع أداء مصرف السلام-الجزائر من خلال تقييم أهم مؤشرات نشاطه خلال الفترة (2015-2019) و التي يظهرها الجدول و الشكل التاليين.

جدول رقم (01): تطور مؤشرات نشاط مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

الوحدة آلاف دج

2019	2018	2017	2016	2015	
131 018 967	110 109 059	85 775 329	53 103 919	40 575 207	مجموع الميزانية
19 012 201	17 304 949	16 562 679	15 381 433	14 301 347	حقوق الملكية
103 791 827	85 431 501	64 642 211	34 511 853	23 685 162	الودائع
95 582 580	75 339 606	45 454 481	29 377 096	21 268 340	التمويلات
40 393 354	32 344 107	29 898 255	18 106 908	17 318 013	خارج الميزانية
9 226 913	7 015 658	3 989 527	2 769 196	2 214 284	الإيراد المصرفي

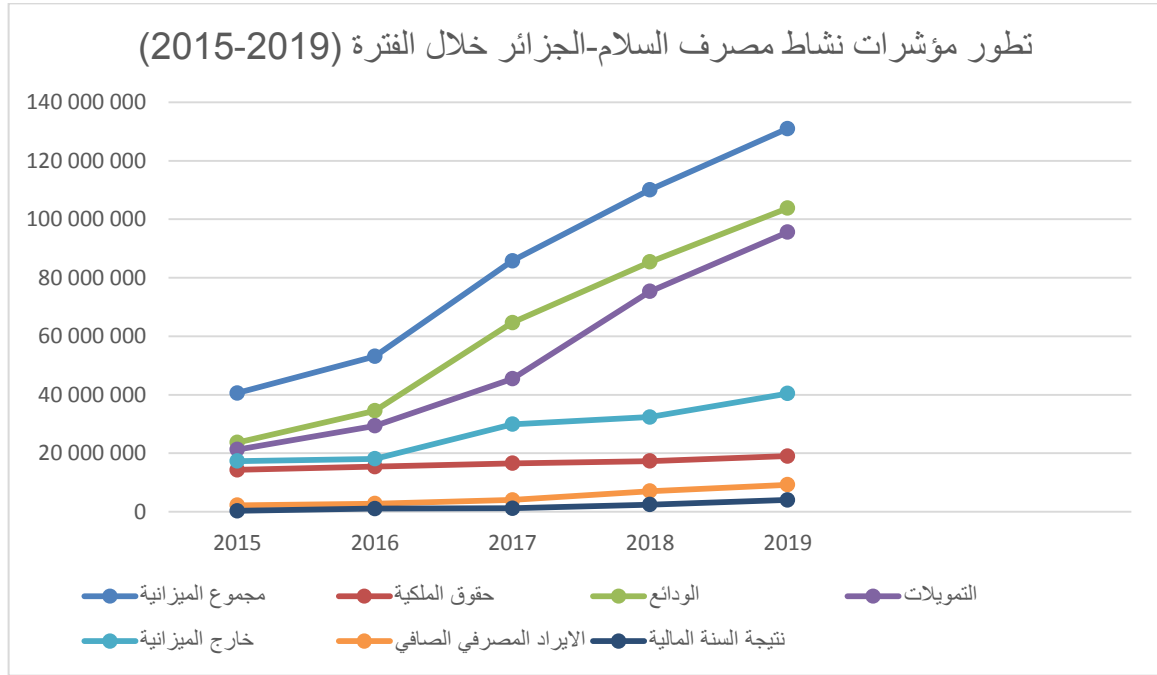
مساهمة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي -تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام-

الصافي					
نتيجة السنة المالية	301 357	1 080 086	1 181 246	2 418 015	4 007 410

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام-الجزائر للسنوات (2015،

2016، 2017، 2018، 2019)

الشكل رقم (01): تطور مؤشرات نشاط مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (01)

عرفت مؤشرات مجموع الميزانية والودائع والتمويلات خلال الفترة (2015-2019) ارتفاع ملحوظا، بينما بقيت مؤشرات حقوق الملكية والإيرادات المصرفية و نتيجة السنة المالية تقريبا مستقرة خلال نفس الفترة حيث يمكن أن نستنتج:

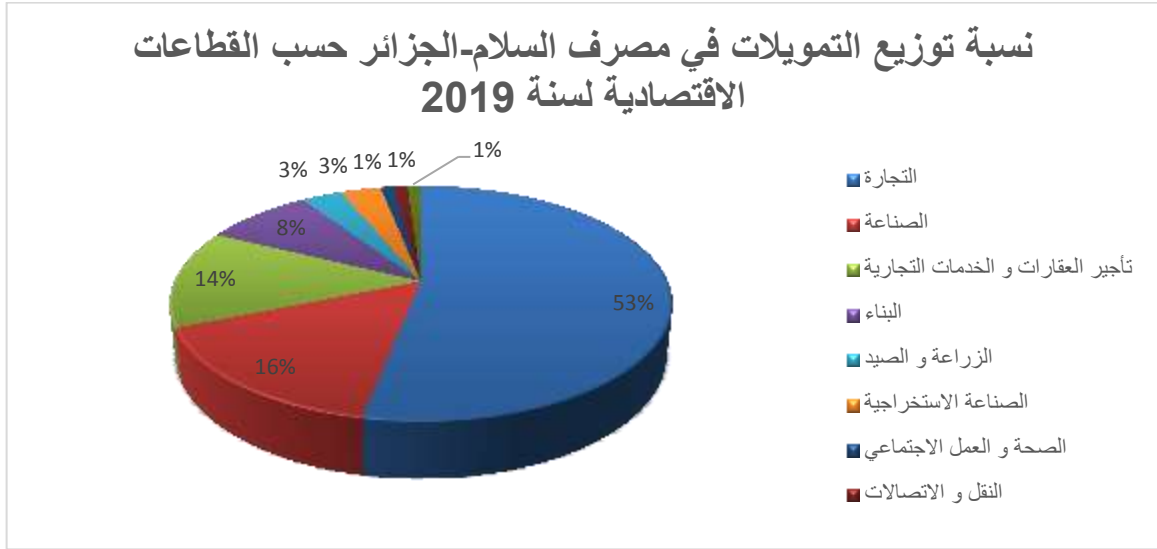
- ارتفاع ودايع العملاء في المصرف خلال الفترة (2015-2019) يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه و زيادة ثقتهم في تعاملاته؛
- ارتفاع تمويلات المصرف فكانت بسبب وجود فائض في السيولة مما أدى بالمصرف إلى توسيع قاعدة الزبائن كذا ولوج المصرف قطاع التجزئة و الأفراد؛

و على العموم يمكن القول أن مؤشرات نشاط مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة (2015-2019) هي مؤشرات إيجابية تدل على تطور الأداء المصرفي لمصرف السلام-الجزائر و سعيه إلى مواصلة تحقيق النتائج الإيجابية .

ب. تطورات أنشطة مصرف السلام-الجزائر حسب القطاع

أورد مصرف السلام-الجزائر في تقريره السنوي لعام 2019 توضيحا عن كيفية توزيع المصرف لتمويلاته على القطاعات الاقتصادية، حيث يظهر الشكل المقابل نسب توزيع هذه التمويلات حسب القطاعات:

الشكل رقم (02): نسب توزيع التمويلات حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2019



المصدر: التقرير السنوي لمصرف السلام-الجزائر لسنة 2019 ص 34

يلاحظ من خلال هذه الأرقام أن مصرف السلام-الجزائر يعتمد في تمويلاته على قطاع التجارة بنسبة 53% و بدرجة أقل قطاع الصناعة بنسبة 16% و التأجير العقاري و الخدمات التجارية بنسبة 14% بينما يكاد يهمل قطاعا حيويا هاما و هو الزراعة بالرغم من حصول التمويل بصيغة السلم و التي تعتبر من أنسب الصيغ للتمويل الزراعي على حصة الأسد من إجمالي التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام بنسبة 36% و هذا ما وضحه الشكل السابق و هذا دليل على توجيه المصرف هذه الصيغة إلى تمويل قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي، و هو بذلك يركز اهتمامه على الجانب الربحي متناسيا الدور التنموي الذي تجسده صيغ المشاركات هو بذلك لا يختلف عن معظم المصارف الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية.

ت. خطوات القيام بعملية التمويل بالإجارة في مصرف السلام-الجزائر:

إن عملية التمويل بالإجارة بمصرف السلام-الجزائر تتم وفق الخطوات التالية (تونسي و شخار، 2022،

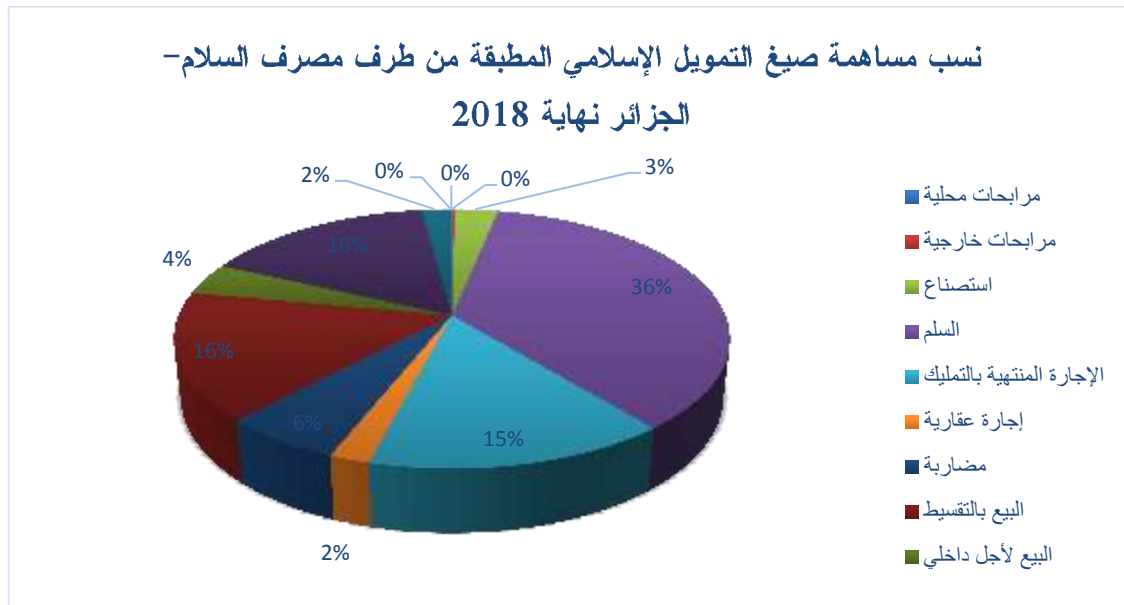
صفحة 132):

مساهمة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي -تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام-

- 1) يتقدم المستأجر إلى البنك بطلب الحصول على تمويل مع ذكر مواصفات الأصل الذي يرد استئجاره؛
- 2) يقوم المصرف بشراء الأصل من البائع؛
- 3) يقوم البائع بنقل ملكية الأصل إلى مصرف السلام بعد تمام عملية البيع؛
- 4) يقوم مصرف السلام بصفته مؤجر بتوقيع عقد الإجارة مع المستأجر (عميل لدى مصرف السلام)؛
- 5) قيام المستأجر بسداد مبلغ الإجارة لمصرف السلام وذلك وفق جدول سداد؛

لقد سجل المصرف تطورا معتبرا في نشاط الاعتماد الإيجاري لسنة 2018، حيث عرفت التسهيلات الممنوحة بصيغة الاعتماد الإيجاري نمو قدره 110 مليار دولار أي بنسبة 30 % بالمقارنة مع سنة 2017 والتي بلغت فيها قيمة التسهيلات الممنوحة 84 مليار دولار (مصرف السلام، 2018، صفحة 19)

الشكل رقم (03): نسب مساهمة صيغ التمويل الإسلامي المطبقة من طرف مصرف السلام-الجزائر نهاية 2018



المصدر: التقرير السنوي لسنة 2018 لمصرف السلام-الجزائر ص 18.

كما يوضح الجدول التالي تصنيف العتاد موضوع التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك لسنة 2018، وهو كالاتي:

الجدول رقم(02): تصنيف العتاد موضوع التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك لسنة 2018

النسبة	مركبة سياحية وفعية	معدات الأشغال العمومية	الشاحنات والمقطورات	العتاد الطبي	العتاد الصناعي	العقار	غيرها
27%	11%	8%	1%	37%	11%	5%	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام-الجزائر لسنة 2018.

من خلال الشكل رقم (03) و الجدول رقم (02) يمكننا استنتاج مايلي:

- تأتي مساهمة صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في المرتبة الثالثة من إجمالي الصيغ المطبقة من طرف مصرف السلام ب 15% حيث خصص مصرف السلام هذه الصيغة في التمويل الاستهلاكي؛
- العتاد الصناعي هو الذي أخذ حصة الأسد من نسب التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 37% ليليه مركبات سياحية وفعلية بنسبة 27% وهي أيضا نسبة مرتفعة، بينما تنخفض القيمة بالنسبة لباقي العتاد لتصل أدنى نسبة مسجلة وهي 1% للعتاد الطبي؛

بالنسبة لسنة 2019: لقد سجل المصرف نتائج معتبرة من حيث التمويل الإيجاري حيث عرف رصيد التمويلات الإجارة نمو تقدر نسبته ب 25% بالمقارنة مع سنة 2018 ، حيث قدر إجمالي ملفات تسهيلات الاعتماد الإيجاري المطلوبة لسنة 2019، 496 ملف، بقيمة 13 مليار دج، وقد منح البنك تسهيلات بقيمة 4.4 مليار دج، وقد اعتمد المصرف في ذلك على سياسة انتقائية اتجاه المشاريع وكذا الاستثمارات وبالأخص الجديدة منها (مصرف السلام، التقرير السنوي لمصرف السلام-الجزائر لسنة 2019، 2019، صفحة 35)؛

بالنسبة لسنة 2020: بالرغم من الظروف الصحية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر جراء تفشي فيروس كورونا كوفيد 19 إلا أن النشاط التمويلي الإيجاري عرف نمو معتبر، فقد وافق المصرف على ما يعادل نسبة 65% من الملفات المعروضة عليه قصد التمويل، حيث قدر مجموع التمويل الإيجاري لسنة 2020 قيمة 17.6 مليار دج، أي بنسبة نمو تقدر ب 36% مقارنة بسنة 2019. في حين عرفت التسهيلات الممنوحة بصيغة الإجارة هي الأخرى انتعاشا ملحوظا فقد بلغت سنة | 2020 القيمة 9 مليار دج تقريبا مقابل 4.4 مليار دج مسجل في السنة 2019 أي بلغت نسبة النمو 103% وهي نسبة هامة جدا (مصرف السلام، التقرير السنوي لمصرف السلام-الجزائر لسنة 2020، 2020، صفحة 17)؛

4. تجربة تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنوك الاسلامية في الأردن (البنك الإسلامي الأردني أنموذجا)

سوف نستعرض فيما يلي تجربة البنك الإسلامي الأردني في تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي الأردني.

1.4. نبذة تعريفية عن البنك الإسلامي الأردني

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ، (كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978م ، وتم إلغاء القانون المذكور، واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000م وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2/8/2000م بأشر الفرع الأول للبنك عمله في 22/9/1979م برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، ويبلغ رأسمال البنك (200) مائتي مليون

مساهمة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي -تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام-

دينار أردني . كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010م .

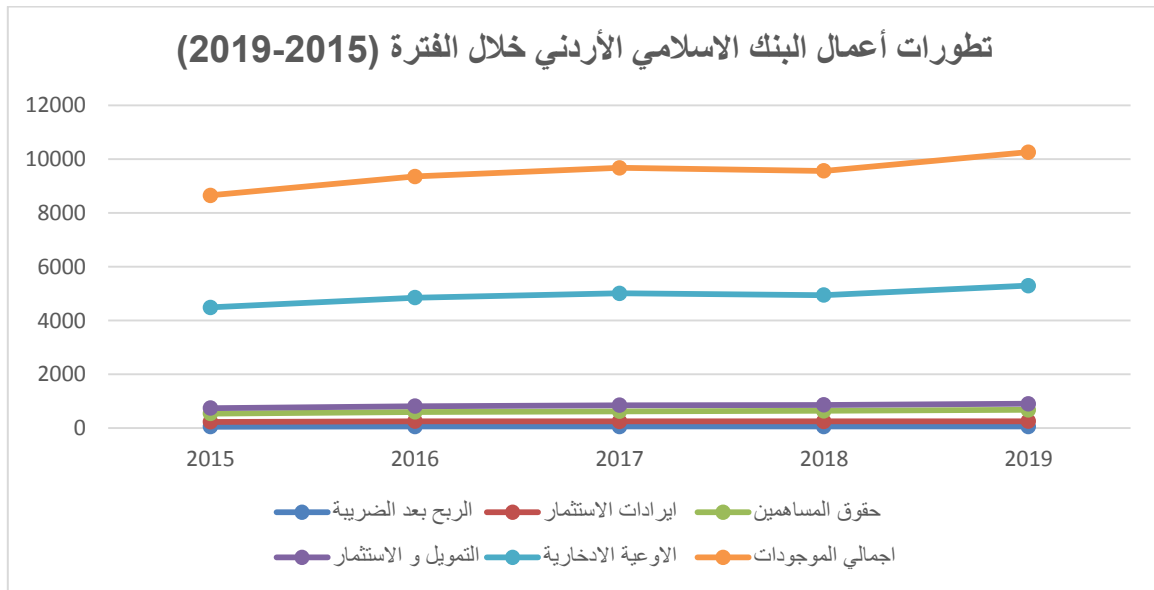
الجدول رقم(03): تطورات أعمال البنك الاسلامي الأردني خلال الفترة (2015-2019)

(مليون دينار)

السنة المالية	2019	2018	2017	2016	2015
الربح بعد الضريبة	54,3	49,8	54,1	54,0	48,7
ايرادات الاستثمار	196,7	191,8	191,2	197,9	177,4
حقوق المساهمين	421,6	393,4	375,0	342,7	311,2
التمويل و الاستثمار	222,9	222,8	225,4	217,0	200,8
الأوعية الادخارية	4395,4	4085,9	4163,3	4037,5	3745,7
اجمالي الموجودات	4970,1	4617,6	4665,6	4502,7	4169,8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للسنوات (2015-2016-2017-2018-2019)

الشكل رقم (05): تطورات أعمال البنك الاسلامي الأردني خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(03)

عرفت مؤشرات حقوق المساهمين و إيرادات الاستثمار والتمويلات خلال الفترة (2015-2019) ارتفاعا نسبيا، بينما بقيت مؤشرات الأوعية الادخارية و اجمالي الموجودات تقريبا مستقرة خلال نفس الفترة أما مؤشرات الربح بعد الضريبة فشهدت تذبذبا طفيفا، حيث يمكن أن نستنتج:

- استقرار الأوعية الادخارية في المصرف يرجع لحصول المصرف على ثقة العملاء في تعاملاته الإسلامية و هو ما أدى إلى اجتذاب المدخرات؛
- ارتفاع تمويلات المصرف فكانت بسبب وجود فائض في السيولة مما أدى بالمصرف إلى اتباع سياسات تمويلية توسعية في منح مختلف التمويلات؛

و على العموم يمكن القول أن مؤشرات نشاط البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2015-2019) هي مؤشرات إيجابية تدل على تطور الأداء المصرفي للبنك و سعيه إلى مواصلة تحقيق النتائج الايجابية؛

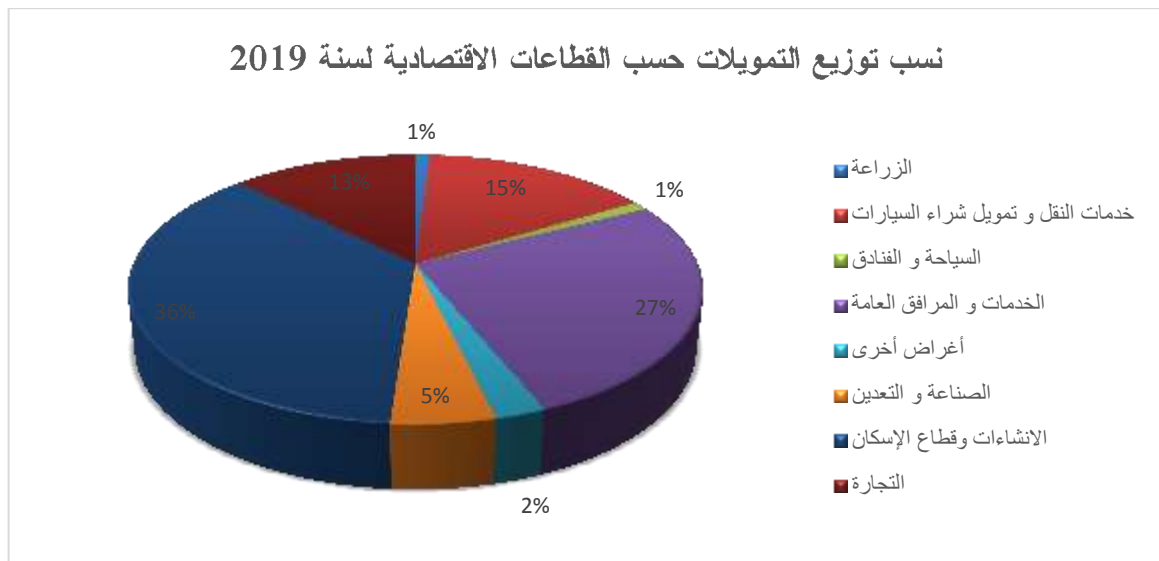
2.3. كيفية تطبيق البنك الإسلامي الأردني للإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي

الإجارة المنتهية بالتمليك لمنفعة الأراضي هي إحدى الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي الأردني كوسيلة لتمويل العميل من خلال تأجير الأرض وتملكها له في نهاية الفترة والتي تكون من 7 إلى 25 سنة لكن بشرط أن تكون هنالك مصلحة وراء تملكه لهذه الأرض مثل الزراعة ، بناء مشروع ، ... الخ.

أ. تطورات أنشطة البنك الإسلامي الأردني حسب القطاع

أورد البنك الإسلامي الأردني في تقريره السنوي لعام 2019 توضيحا عن كيفية توزيع المصرف لتمويلاته على القطاعات الاقتصادية، حيث يظهر الشكل المقابل نسب توزيع هذه التمويلات حسب القطاعات:

الشكل رقم (03): نسب توزيع التمويلات حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2019



المصدر: التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني لسنة 2019، ص 29.

يلاحظ من هذه الأرقام أن البنك الإسلامي الأردني اعتمد في تمويلاته على قطاع الانشاءات و الإسكان بنسبة 36% يليه قطاع الخدمات و المرافق العامة بنسبة 27% و احتل قطاع خدمات النقل و تمويل شراء السيارات المرتبة الثالثة بنسبة 15% و قطاع التجارة بنسبة 13% أما قطاع الزراعة فقد احتل المرتبة الأخيرة بنسبة 1% و هو مؤشر على ضعف التمويل المصرفي للقطاع الزراعي و هو دليل على توجه البنك الإسلامي الأردني إلى تمويل قطاعات أخرى ذات العائد الثابت و المضمون متناسيا الدور التنموي للقطاع الزراعي و هو بذلك لا يختلف عن جل البنوك الإسلامية في توجهاتها نحو الاهتمام بالجانب الربحي للمشاريع الاستثمارية على حساب الجانب التنموي .

ب. شروط تمويل الأراضي الزراعية بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني:

يمتلك البنك الأصول مثل الأراضي أو العقارات أو الآلات أو غيرها، ثم يقوم بتأجيرها بأجرة محددة لمدة معلومة حسب شروط متفق عليها بين الطرفين، مع وعد من البنك للمستأجر بأن يتنازل له عن الأصل الموج، وأن ينقل له ملكيته في نهاية مدة العقد على سبيل الهبة، أو يبيعه له بثمن رمزي حسب شروط العقد. فللحصول على تمويل أراضي بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ووفقا لسياسة المصرف الخاصة و بالاطلاع على عقد الإجارة المنتهية بالتمليك نجد أن البنك يشترط :

- يجب أن يكون للمتعامل (المستأجر) منفعة مقصودة من الأرض المنوي استئجارها، كأن يقصد باستئجارها زراعتها....الخ، مع مراعاة الأنظمة والقوانين واللوائح والشروط والمواصفات التي تتطلبها الجهات المختصة؛
- أن لا تقل الدفعة المقدمة عن 20% كحد أدنى من الثمن وبحيث لا يقل الثمن النقدي عن التقدير العقاري وخلاف ذلك زيادة الدفعة المقدمة بما يتناسب مع الثمن والقيمة التقديرية؛
- أن تكون قطعة الأرض المنوي تمويلها ذات تنظيم ملك ، وعدم تمويل الأراضي ذات التنظيم الميري أو الأراضي المخصصة بسندات تخصيص أو الحصص؛
- إشراك المتعاملين في صندوق التأمين التبادلي وحسب شروط الاشتراك في الصندوق؛
- عدم التأمين على قطعة الأرض؛
- أخذ توقيع المتعامل على نموذج " سند تعهد خاص إجارة تمويلية؛
- تكون صلاحية منح التمويل من خلال الإدارة العامة ؛

طريقة احتساب نسب الأرباح السنوية للتمويلات بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك :

يمثل الجدول التالي طريقة احتساب نسب الربح السنوية للتمويلات بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك لشراء الأراضي و لوازم المنفعة التي يطبقها البنك الإسلامي الأردني:

الجدول رقم (04): طريقة احتساب نسب الربح السنوية للتمويلات بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك لمنفعة الأراضي

نسبة الربح تبدأ من	مدة السداد/ سنة	النسبة المئوية السنوية الفعلية
%3,33	10	%6,83
%4,50	15	%8,29
%5	25	%8,3

المصدر: البنك الإسلامي الأردني.

ث. إجراءات تمويل الأراضي الزراعية بصيغة الإجارة المنتهية بالتمليك في البنك الإسلامي الأردني:

بعد إحضار لوازم المنفعة كاملة (يستلزم فيها ما يلزم في أي تمويل يطلب من البنك من : أوراق ثبوتية، هوية المتقدم للتمويل، دراسة الجدوى الاقتصادية...الخ) يقوم العميل بتقديم طلب تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك فيقوم البنك بما يلي:

- 1) يقوم البنك بحساب الدخل الصافي للعميل مع الأخذ بعين الاعتبار عند احتساب القسط الشهري أن يكون نصف أو أقل من دخله الصافي كامل؛
- 2) يشترط البنك فتح حساب للعميل لديهم لإيداع الدفعة ودفع الأقساط الشهرية، أو من خلال شيكات يكتبها العميل للبنك (مع اشتراط وجود كفيل في هذه الحالة) ؛
- 3) متى يشترط البنك كفيل ؟ إذا كانت الدفعة الأولى للعميل قليلة أو دخله ليس من جهة حكومية أو معتمدة ففي هذه الحالات يشترط البنك وجود كفيل للعميل؛
- 4) يقوم البنك بالاستعلام عن العميل عن طريق "كريف" (نظام يبين إن كان العميل عليه تمويلات من بنكهم أو أي بنك آخر أو مؤسسات تمويلية ؛
- 5) بعد الموافقة على طلب منح التمويل للعميل:
 - يقوم البنك بإشراك العميل في صندوق التأمين التبادلي " لكي يسقط باقي الدين عليه في حالة الوفاة ؛
 - يقوم البنك بإرسال مخمن من جهته لتخمين الأرض ؛

مساهمة الإجارة المنتهية بالتمليك في تمويل القطاع الزراعي -تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام-

- يطلب البنك من العميل أن يضع الدفعة في حسابه ؛
- يقوم البنك بإعطاء البائع (دفعة التمويل + مبلغ التمويل) ؛
- 6) يقوم البنك بالتوقيع مع البائع والكفلاء (إن وجد) على عقود خاصة بالتأجير التمويلي؛
- 7) بعد التوقيع وحجز الدفعة يتم حجز الطوابع للدائرة المالية وتعطى نسخة للعميل ونسخة ضد الحريق ونسخة للدائرة القانونية لتقوم بالتشيك على العقود؛
- 8) يتعهد البنك للبائع من خلال عقد ويتوثق ويختتم ويذهب لدائرة الأراضي ؛
- 9) يعود البنك مع الكوشان وتفاصيل العقار ؛
- 10) يقوم العميل بترجيع التعهد الأصلي للبنك؛
- 11) يجلس العميل لينتظر الشيك من البنك؛
- 12) في نهاية المدة يتم التنازل عن الأرض للمشتري عن طريق الهبة، ويجب تقديم العميل لبراءة الذمة من شركة الماء والكهرباء؛

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي والذي حاولنا من خلاله إبراز أهم المفاهيم النظرية المرتبطة بالإجارة المنتهية بالتمليك كونها تعد من أحدث طرق التمويل في المصارف الإسلامية، والتعريف في الجانب العملي على الدور التمويلي للإجارة المنتهية بالتمليك بمصرف السلام-الجزائر و البنك الإسلامي الأردني، حيث أظهرت الدراسة من حيث اختبار صحة الفرضيات النتائج التالية:

- يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإستراتيجية في الجزائر التي بإمكانها أن تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، من خلال تحقيق اكتفاء ذاتي من الغذاء وامتصاص جزء كبير من اليد العاملة العاطلة، ونتيجة لهذه الأهمية سعت الدولة الجزائرية للاهتمام بهذا القطاع منذ الاستقلال؛
- تمويل هذا القطاع من طرف الدولة ومنذ الاستقلال جعله يستهلك ميزانيات ضخمة ضمن نفقات الدولة، وبعد انهيار أسعار النفط الخام بداية من منتصف عام 2014 وتراجع مداخيل البلاد من وارداتها الخارجية بأكثر من 60% ، حيث بات يجب على الدولة الجزائرية أن تفكر جدياً في إيجاد البدائل التمويلية لتمويل تلك الميزانيات الضخمة وخاصة الموجهة للقطاع الزراعي؛
- تعتبر صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك أحد البدائل التمويلية الإسلامية الهامة والمقترحة لتمويل قطاع الزراعة في الجزائر، لأنها تخفف العبء التمويلي لهذا القطاع على الدولة وينقله إلى البنوك خاصة الإسلامية منها ؛

- عرف النشاط التمويلي للمصرفين تطوراً إيجابياً خلال فترة الدراسة و هو مؤشر إيجابي يدل على تطور الأداء المصرفي للمصرفين و سعيهما إلى مواصلة تحقيق النتائج الإيجابية.
- يعتمد مصرف السلام-الجزائر على صيغة الإجارة المنتهية بالتملك في تمويلاته حيث تطورت مساهمة هذه الصيغة في تمويلات المصرف بشكل ملحوظ خاصة في سنة 2018، واستحوذ العتاد الصناعي على أعلى نسبة من نسب التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك في المصرف؛
- الإجارة المنتهية بالتملك لمنفعة الأراضي هي إحدى الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي الأردني كوسيلة لتمويل العميل من خلال تأجير الأرض وتملكها له في نهاية الفترة بشرط أن تكون له مصلحة من تملكه لهذه الأرض مثل استئجارها لزراعتها... الخ؛
- توجيه البنكين الجزء الأكبر من تمويلاتها لقطاع التجارة و الصناعة و الخدمات وإهمالهما لقطاعات تنمية و حيوية أخرى أهمها القطاع الزراعي إلا بشكل ضئيل جداً، وهو ما يقلل من الدور التنموي الكبير و المنوط بالبنوك الإسلامية عند إنشائها مثل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية و رفع معدلات النمو الإقتصادي و تشغيل اليد العاملة؛
- إن الإجراءات و خطوات تطبيق التمويل بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك في كلا البنكين تمت طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية و هو ما نص عليه التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية في كلا المصرفين؛
- بحسب ما تحصلنا عليه من معلومات (المثال التطبيقي و التقارير السنوية للمصرفين) والتي تم طرحها في فحوى البحث، فالبنكين يستخدمان صيغة الإجارة المنتهية بالتملك لفئة الأفراد المستهلكين، وايضاً للمؤسسات و المستثمرين و بشروط محددة و واضحة ومقبولة عموماً (هامش الربح، مدة تسديد الأقساط،...)، أيضاً يوجد هناك متابعة من طرف موظفي البنكين و المسؤولين عن التمويل لمراحل تنفيذ العملية التمويلية منذ إيداع طلب التمويل من العميل إلى دراسة الطلب من البنك، ثم الموافقة أو الرفض، إلى وضع الشروط و إبرام العقد وتنفيذ بنوده.

من أبرز التوصيات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا كمحاولة للاستفادة من التجربة الأردنية مايلي:

- ضرورة الاستفادة من تجربة البنك الإسلامي الأردني في تطبيق صيغة الإجارة المنتهية بالتملك في تمويل القطاع الزراعي ومن بقية البنوك الإسلامية سواء في الجزائر أو العالم الإسلامي؛
- عرفت هذه صيغة الإجارة المنتهية بالتملك تطوراً ملحوظاً في تمويل القطاعات الاقتصادية في مصرف السلام-الجزائر خاصة القطاع الصناعي لكن هذا لا يعد كافياً وعلى المصرف أن يعمل جاهداً في توجيه هذه الصيغة في تمويل القطاع الزراعي لما لأهمية هذا القطاع ودوره التنموي.
- ضرورة فتح نوافذ وشبابيك إسلامية على مستوى البنوك التقليدية لتقديم مختلف الصيغ الإسلامية ذات الكفاءة الاقتصادية من خلال ملاءمتها للواقع العملي مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام والضوابط الشرعية لهذه النوافذ.

مساهمة الإجارة المنتهية بالتملك في تمويل القطاع الزراعي -تجربة البنك الإسلامي الأردني ومصرف السلام-

- يجب على البنوك الإسلامية التي تقدم هذا النوع من التمويل لإسلامي أن تتبنى سياسة تسويقية محكمة للترويج لمنتجاتها قصد التقرب أكثر من الزبائن والمؤسسات الاقتصادية.
- العمل على إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، أو تعديل قانون النقد والقرض بإدراج بنود أو فصول خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي والرقابة عليه.

المراجع

- تاريخ الاسترداد 04 /05 /2020، من الموقع الرسمي للبنك الإسلامي الأردني: <https://www.jordanislamicbank.com>
- إبراهيم الدسوقي أبو الليل. (2005). الإيجار المنتهي بالتمليك في القانون الوضعي والفقہ الإسلامي. المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية (صفحة 1137). دبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- جمال الجعفري، والعجال عدالة. (2018). مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي (دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)). مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 10 (العدد 02)، صفحة 100.
- حامد بن حسن بن محمد علي ميرة. (2011). عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية - دراسة تأصيلية تطبيقية (الإصدار الطبعة الأولى). المملكة العربية السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.
- خالد خليف. (2018). صيغ وأنماط التمويل الفلاحي في الجزائر. مجلة المنهل الاقتصادي (العدد 01)، صفحة 40.
- عبد الله محمد نوري الديرشوي. (1996). صيغ التمويل الزراعي في التشريع الإسلامي وإمكانيات تطبيقها (أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، عمان: الجامعة الأردنية، صفحة 259.
- قرار 110(04/12) مجمع الفقہ الإسلامي الدولي. (2000). مجلة مجمع الفقہ الإسلامي. تاريخ الاسترداد 04 13 2020، من <http://www.iifa-aifi.org/2061.html>
- وهبة الزحيلي. (2002). المعاملات المالية المعاصرة: بحوث وفتاوى وحلول. دمشق: دار الفكر.
- مصرف السلام. (2018). التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2018. الجزائر.
- مصرف السلام. (2019). التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2019. الجزائر.
- مصرف السلام. (2020). التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020. الجزائر.
- مصرف السلام الجزائر. (2019). التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر لسنة 2019. الجزائر.
- نجاة تونسي، و نعيمة شخار. (2022). الإجارة المنتهية بالتمليك دراسة حالة مصرف السلام الجزائري 2014-2020. مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، صفحة 132.